



الشيخ أبو الفضل عمر الحدوشي

<https://t.me/hadouchi>

August 24, 2018

بين الشيخين المقدسي وأبي قتادة:
(الكبير لا يحتاج إلى ألقاب):
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد: فاسمحوا لي أن أسألكم هذا السؤال قبل أن ندخل إلى صلب الموضوع، حول ما نشر في مواقع التواصل في الشبكة العنكبوتية:

س: هل تعلمون من هو السيد في زمان الكبار-بل: وفي زماننا؟ ج: قال الهروي: (السيد: هو الذي يفوق قومه في الخير).
وقال غيره: (السيد: هو الذي يفرع إليه في النوائب والشدائد فيقوم بأمرهم ويتحمل عنهم مكارههم ويدافع عنهم).
وقد صدق من قال:

فإن يكن الفعل الذي ساء واحداً * فأفعاله اللائي سررن ألوف
ولله در القائل:

كثيرٌ من الناس مثلُ الدُّبابِ * يَراعي بعينيه جُرحَ المصَّابِ
ويأ لَبته كُلُّ ما دَبَّ عابِ * وَلَكِنَّهُ كُلُّ ما دَبَّ أب
عَنِ الحُسْنِ يَعمى وَلَكِنْ إِذا * رَأى العَيْبَ يُبصرُ دَرَّ التُّرابِ
إِذا المَرءُ رَلَّ وَلَوْ مَرَّةً * يَكيلُ لَهُ أَلْفَ عَيْبٍ وَعابِ
مَعالِقِ خَيْرٍ وَفي ضِدِّهِ * لَهُمُ أَلْفُ بابٍ وَبابِ وَبابِ
نَصَحناه لَكِنَّهُ مُعَرَضٌ * وَهَلْ يَفهَمُ الصَّخْرُ فَصَلَ الخِطابِ
طَعامُهُمُ اللَّحْمُ لَكِنَّهُ * لُحومُ الأَناسِيِّ مِثْلُ الدُّبابِ
مَعاليسُ في الحَشْرِ أَعمالُهُمُ * سَنقَسَمُ في الخُلُقِ يَوْمَ المُنابِ
وَنُطْرِحُ أوزارَهُمُ فُوقَهُمُ * فَيُسحَبُ في النَّارِ يَوْمَ الجِسابِ
فَيا صاحِ دَع عَنكَ ذَمَّ العِبادِ * وَراقِبِ إِلَهَكَ واحشِ العِقابِ
لَقَدْ حابَّ وَاللهِ مَنْ حالُهُ * كَهذا المُسَيِّكينِ وَاللهِ حابِ

وقال الإمام الهمام أبو هلال العسكري-رحمه الله تعالى:- (ولا يضع من العالم الذي برع في علمه زلةً، وإن كانت على سبيل السهو والإغفال؛ فإنه لم يعز من الخطأ إلا من عصم الله جل ذكره، وقد قالت الحكماء: "الفاضل من عُدت سقطاته"، وليتنا أدركنا بعض صوابهم أو: كنا ممن يُميز خطأهم.)
ولله در القائل:

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلها * كفى المرء نبلاً أن تُعد معايبه
وقال الإمام ابن الأثير-رحمه الله تعالى- في: (اللباب في تهذيب الأنساب) (9/1): (وإنما السيد من عُدت سقطاته، وأخذت غلطاته، فهي الدنيا لا يكمل بها شيء، وقد صح عن النبي-صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم-أنه قال: "حق على الله ألا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه") (رواه البخاري في: (صحيحه) (رقم:6501) من حديث أنس بن مالك-رضي الله تعالى عنه.)

وقال الشيخ بكر أبو زيد-رحمه الله تعالى:- (فهذه الآراء المغلوطة لم تكن سبباً في الحرمان من علوم هؤلاء الأجلة، بل: ما زالت منارات يهتدى بها في أيدي أهل الإسلام، وما زال العلماء على هذا المشرع ينبهون على خطأ الأئمة مع الاستفادة من علمهم وفضلهم، ولو سلكوا مسلك الهجر لهُذمت أصول وأركان، ولتقلص ظل العلم في الإسلام، وأصبح الاختلال واضحاً للعيان، والله المستعان.)

وقال العلامة المحقق ابن القيم-رحمه الله تعالى:- (والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدهما: أعظم الباطل، ويريد بها الآخر: محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه، وما يدعو إليه، وينظر عنه. ...) وأسند البخاري في كتاب الشروط من (صحيحه) قصة الحديبية ومسير النبي-صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم-إليها، وفيها: (وسار النبي-صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم-حتى إذا كان بالثنية التي يهبط عليهم منها، بركت به راحلته، فقال الناس: "حل حل" ، فألحَّت ، فقالوا: خلأت القصواء، فقال النبي-صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم:- "ما خلأت القصواء، وما ذاك لها بخلق ، ولكن حبسها حابس الفيل.)

قال الحافظ ابن حجر-رحمه الله- في فقه هذا الحديث وفيه: (جواز الحكم على الشيء بما عُرف من عاداته، وإن جاز أن يطرأ غيره، فإذا وقع من شخص هفوة لا يُعهد منه مثلها، لا يُنسب إليها، ويُرد على من نسبه إليها، ومعدرة من نسبه إليها ممن لا يعرف صورة حاله؛ لأن خلأ القصواء لولا خارق العادة لكان ما ظنه الصحابة صحيحاً، ولم يعاتبهم النبي-صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم-على ذلك لعذرهم في ظنهم .)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله تعالى-معتزلاً للعلماء، ومبيّناً أسباب اختلافهم ، في كتابه الرائع الماتع: (رفع الملام عن الأئمة الأعلام): (فإننا لا نعتقد في القوم العصمة، بل تجوز عليهم الذنوب، ونرجو لهم مع ذلك أعلى الدرجات؛ لما اختلفهم الله به من الأعمال الصالحة، والأحوال السنية، وأنهم لم يكونوا مُصنِّين على ذنب، والمجتهد معذور؛ بل: مأجور . وكذلك إن كان في الحديث وعيد على فعل: من لعنة، أو: غضب، أو: عذاب، ونحو ذلك؛ فلا يجوز أن يقال: إن ذلك العالم الذي أباح هذا، أو: فعله داخل في هذا الوعيد... و إذا وُجد لواحد منهم قول، قد جاء حديث صحيح بخلافه؛ فلا بد له من عذر في تركه .
وجميع الأعدار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي-صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم-قاله .

والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول .

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ .

وهذه الأصناف الثلاثة تنفرع إلى أسباب متعددة .

السبب الأول: ألا يكون الحديث قد بلغه...

وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفاً لبعض الأحاديث؛ فإن الإحاطة بحديث رسول الله-صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم-لم تكن لأحد من الأمة . ولا يقولن قائل: من لم يعرف الأحاديث كلها لم يكن مجتهداً؛ لأنه إن اشترط في المجتهد علمه بجميع ما قاله النبي-صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم-وفعله؛ فيما يتعلق بالأحكام: فليس في الأمة مجتهد؛ وإنما غاية العالم أن يعلم جمهور ذلك ومعظمه، بحيث لا يخفى عليه إلا القليل من التفصيل .

السبب الثالث: اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره... ثم قد يكون المصيب من يعتد ضعفه؛ لاطلاعه على سبب جارح، وقد يكون الصواب مع الآخر؛ لمعرفته أن ذلك السبب غير جارح.. وهذا باب واسع .

السبب الرابع: اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ شروطاً يخالفه فيها غيره .

السبب الخامس: أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده، لكن نسيه .

السبب السادس: عدم معرفته بدلالة الحديث تارة؛ لكون اللفظ الذي في الحديث غريباً عنده، مثل لفظ: المزبنة والمخالفة والمخابرة .

السبب السابع: اعتقاده أن لا دلالة في الحديث ... بأن يكون له من الأصول ما يرد تلك الدلالة، سواء كانت في نفس الأمر صواباً، أو: خطأً .

الثامن: اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة، مثل معارضة العام بخاص؛ فإن تعارض دلالات الأقوال، وترجيح بعضها على بعض بحر خضم .

السبب التاسع: اعتقاده أن الحديث معارض بما يدل على: ضعفه، أو: نسخه، أو: تأويله ، إن كان قابلاً للتأويل بما يصلح أن يكون معارضاً بالاتفاق .

السبب العاشر: معارضته بما يدل على: ضعفه، أو: نسخه، أو: تأويله مما لا يعتقده غيره، أو: جنسه معارضاً؛ أو: لا يكون في الحقيقة معارضاً راجحاً .

فهذه الأسباب العشرة ظاهرة، وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل بالحديث لم نطلع نحن عليها؛ فإن مدارك العلم واسعة، ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء، والعالم قد يبدي حجته، وقد لا يبديها، وإذا أبدأها فقد تبلغنا، وقد لا تبلغ، وإذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجاجه، وقد لا ندركه، سواء كانت الحجة صواباً في نفس الأمر أم لا؛ إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأي العالم.

وقال في: (منهاج السنة) (178/5): (لا يمكن أن ينفرد أحد الأئمة عن الباقيين ويكون الصواب معه إلا وقد اعتمد على أثر جمع من الصحابة، أو: أحدهم).

وقال ابن القيم في: (إعلام الموقعين) (226/3): (فلو اتفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كل واحد منهم لمن دعاه إلى الله ورسوله، وتحاكموا كلهم إلى السنة وآثار الصحابة، لقل الاختلاف وإن لم يعدم من الأرض). وحتى لا أبعد النجعة أرجع وأقول: لا يخفى على أختكم على أن الحق وإد بين الجبلين، على حد تعبير العلامة ابن القيم، وكلما كثر الردُّ تمحص الحق.

ومما انتشر بين الشباب في هذه الأيام مناقشة ومحاورات وقعت بين شيوخ علمين فاضلين لهما سابقة في خدمة هذا الدين، وما زالوا إلى الآن وحتى، وهما: (الشيخ أبو محمد المقدسي، والشيخ أبو قتادة الفلسطيني)، ونقاش الكبار ينبغي أن لا يتدخل فيه الصغار، لأنهم أعطوا وما زالوا يعطون، و(إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث)، فضائلهما لا يحصيها القلم الفصيح، فلماذا إذن نحن ندخل بينهما بالوشايات، وإشاعات، والإشاعات بأنواعها الثلاثة، فالحق عليه نور، وأهله معروفون ما أتينا من قبلهم والحمد لله، فالشيخ المقدسي قضى سنوات طويلة في السجن من أجل عقيدته ودينه، والشيخ أبو قتادة كذلك، وهما سراج القراء، ومصباح الملتزم، ويعلمون بما عندهم من التجارب-أنهم: مهما حرصوا على انتقاء كلماتهم سيجدون يوماً من يسيء تفسيرها، يقولون ما يرونه صواباً، ويَدْعُونَ لهم الخيال.

عرفتهم كباراً صادقين غيرين مصلحين يفتون مع مشرعهم-دائماً-وقفة تأمل، ومحاسبة، والنظر إلى ما يقدمونه، وإلى ما يعتوره من أوجه النقص والقصور-إن وُجدا-في دعوتهم وعملهم، وهل تجمع أم تفرق؟ وعلى ماذا تجتمع؟ وما هي سلبات العمل؟ وما هي معوقات الدعوة؟ وما هي الوسائل والغايات، وما هي أسباب الخلاف والاختلاف؟ وما هو طريق النقد والانتقاد؟ وكيف يكون فلاح وصلاح هذه الأمة؟ وما هي ثمرة ذلك وأسبابه؟ وما هو أسلوب الدعوة وشكله ومضمونه؟ وهل يختلف من مكان إلى مكان؟ وما أصولها وحدودها؟ وظاهرها وباطنها، وهل معرفة فقه واقع الأمة شرط في دعوتها؟ متى تكون الدعوة عماد الحق، ونظام الخلق، ومتى تكون الدعوة وسيلة للسعادة الأبدية؟ ولباب الرسالة المحمدية، على حد تعبير الإمام القرافي.

يحاولون حسب ما عندهم من الوسائل أن تكون دعوتهم نافعة ومنقذة ومُصلحةً وناجحةً، يحاولون أن يردوا الشباب إلى طريق الصحابة والتابعين وتابعيهم، يراقبون ربهم في السر والعلن، ورعين دينين، عندهم: (إجلال المقام، ودفع الاهتمام، والإخلاص التام)، والداعية يعيش غربة توازي غربة العهد المكي.

وعند قرأت ما كتبه أحد الإخوة تقويماً للشيخين، أو: ميلاً إلى أحدهم، وكلهما على خير، ورأيت تعليقات طائشة مقبوحة مشفوحة منبوحة، مغسولة من الفصاحة والبلاغة، كلام ساكت غير مفيد، كلام من لا يعرف فضل هذين الشيخين، فتواصلت مع صاحب المقال ورجوته أن يحذفه لعلنا نتواصل مع الشيخين وننتبين وننتبث، فاستجاب جزاه الله خيراً، فقام بحذف المنشور مشكوراً، ثم اتصلت على فضيلة الشيخ أبي محمد المقدسي فدار نقاش بيني وبينه استغرق 45 دقيقة، وكالعادة الكبير لا يحتاج إلى زيادة ألقاب، أثنى على الشيخ أبي قتادة ثناء عطرراً وعاطرراً ليبتني كنتُ مكانه، ونال من ثنائه ما ناله، فكلمته في لم الشمل فرحب بذلك جزاه الله خيراً، ثم تواصلت مع الشيخ أبي قتادة فرأيت منه ما يثلج الصدر تجاه أخيه الشيخ أبي محمد وأثنى عليه ثناء سنياً، فدمعت عيني، فقلت: (خصومة الأكابر ينبغي أن لا يدخل فيه الأصاغر).

فاجتمع الشمل والحمد لله، وجزاهما الله خيراً، وأقول: لإتباعهما لا تدخلوا بين مشايخكم، ولا تنقلوا لهم ما يوغر صدورهم، وكل على ثغر، وكل ينفق بما عنده، (قد علم كل أناس مشربهم)، (قل كل يعمل على شاكلته)، و(لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات)، وأقول لمن يكتب على تقويم المشايخ: اكسر قلمك قليلاً، ولا تفرق، ودعك من عقارب القلم المسمومة قلقل الله أنيابه.

كتبه أخوهما عمر بن مسعود بن عمر الحدوشي غفر الله له.